أثر مشكلة المياه على العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا*

أ.د. عبد اللطيف شهاب زكري** احمد سليم رحيم الشرع***

المستخلص:

تنشأ العلاقات الدولية على أساس المصالح والمنافع والأهداف الوطنية للدول. وكما هو الحال بالنسبة للعلاقات العراقية – التركية التي تخللتها الكثير من الأحداث والتطورات الإيجابية منها والسلبية على مر المراحل الزمنية السابقة، ومن تلك التطورات ظهور مشكلة المياه بين البلدين والتي أخذت حيزاً كبيراً من تلك العلاقات نتج عنها الكثير من التوترات بين البلدين بسبب السياسات والمشاريع المائية التي قامت وتقوم بها تركيا على نهري دجلة والفرات، مما أدى إلى أضرار كبيرة للعراق والقطاع الزراعي فيه على وجه الخصوص ، وهو ما يؤثر سلبياً على المنتج الزراعي العراقي ، وأثار أخرى على السلع الزراعية المستورة من قبل العراق ومنها السلع التركية.

The Impact of Water Problem on Economic Relations Between Turkey and Iraq

Abstract:

International relations Established base on interests, benefits and objectives for countries. As is the case for Iraqi - Turkish relations, its punctuated by a lot of events and developments, positive and negative. over the previous times, and among those developments, emergence the water problem between the two countries which took a large portion of those relationships and have resulted in a lot of tensions between the two countries as a result of policies and water projects undertaken and carried out by Turkey on the Euphrates and Tigris rivers, caused a significant damage to Iraq and its agricultural sector which, in particular, adversely affacts on the domestic agricultural product, and other effect agricultural commodities imported by Iraq, including the Turkish one.

المقدمة:

بنيت العلاقات الدولية منذ قيامها على أساس المصلحة على اختلاف صورها وأصبحت مصالح الدول تحدد اتجاه علاقاتها نحو الصراع أو التعاون فيما بينها. إذ أن تلك العلاقات تمثل أحدى مظاهر نشاط الدولة في الخارج بما يخدم مصالحها وأهدافها. وتحتل العلاقات العراقية – التركية بحكم الموقع الجغرافي والروابط التأريخية والثقافية والحضارية المشتركة أهمية بالغة انعكست على العديد من المواقف المتبادلة بين البلدين بشأن الأحداث والتطورات التي حدثت بينهما خلال

* بحث مستل من أطروحة دكتوراه

** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد
* طالب دكتوراه / قسم الاقتصاد

العقود الثلاث الماضية، والتي تخللتها العديد من التطورات الإيجابية المتمثلة بنمو العلاقات الإقتصادية بين البلدين والمواقف السلبية من الجانب التركي تجاه العراق في الحروب التي خاضها ومشكلة المياه التي أصبحت في الوقت الحالي تهدد مستقبل العلاقات بين البلدين نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن سياسات تركيا المائية والتي أضرت بالعراق والزراعة فيه.

مشكلة البحث:

كانت وما تزال مشكلة المياه بين العراق وتركيا عامل توتر في علاقتهما ، وأدت في بعض الأحيان إلى مشكلات بين البلدين ناتجة عن تجاهل تركيا لحقوق العراق بمياه نهري دجلة والفرات وقيامها بمشاريع مائية على النهرين المذكورين ، والتي أصبحت تهدد الواقع والمستقبل الزراعي والإنساني في العراق ، بعدما انخفض وارد المياه الداخل إلى الحدود العراقية إلى النصف ، إذ كان يقدر بحوالي 80 مليار م3/ سنوياً قبل إنجاز المشاريع المائية على النهرين ، وهو ما أثر سلبياً على القطاع الزراعي في العراق مؤدياً ذلك إلى تراجع الإنتاج الذي أصبح عاجزاً عن سد حاجة السوق المحلي من السلع الزراعية لاسيما الأساسية منها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تركيا الستراتيجية وتأثيرها في اتجاهات العلاقات الإقتصادية الدولية ، وبحكم موقعها الجغرافي وانعكاسه على العراق، من حيث أنها تمثل موقع لمنابع نهري دجلة والفرات فيها ، فضلاً عن العلاقات التأريخية بين البلدين. إضافة إلى أن العراق قد أصبح سوقاً كبيراً لتصريف المنتجات التركية ولا سيما السلع الزراعية ولما لذلك من تأثيرات آنية ومستقبلية على الزراعة والإقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية التي تشير إلى (إن موارد المياه في العراق تتعرض إلى مشكلات مستقبلية، نتيجة السياسة المائية السلبية لنهري دجلة والفرات من قبل تركيا، مما سيكون له اثر سلبي واضح على العلاقات التجارية بينهما وعلى التنمية الزراعية بالعراق ومستقبل الأمن الغذائي الوطني).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان الآثار الحالية والمستقبلية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا وكذلك توضيح المشاريع التركية المقامة والمنشأة على نهري دجلة والفرات ، على العلاقات الاقتصادية بينهما.

هيكلية البحث:

أخذت المدة الزمانية التي شملها البحث من تسعينيات القرن الماضي لغاية عام 2012 من القرن الحالي وبشكل عام. في حين ضم إلإطار المكاني الذي شملته الدراسة كلاً من جمهورية العراق والجمهورية التركية بشكل عام.وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول إلإطار النظري للدراسة وأما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تطورات العلاقات العراقية التركية خلال السنوات السابقة بينما عُني المبحث الثالث بالمشاريع التركية وأثارها الحالية والمستقبلية على العراق.

المبحث الأول: إلإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية والمصالح.

أولا: مفهوم العلاقات الدولية:

بدأت العلاقات بين الناس منذ الخليقة ، بدوافع عدة منها التعاون من أجل العيش أو الصراع من أجل البقاء ، مما صعب على الإنسان العيش وحيداً واضطر إلى التعامل مع الآخرين الموجودين حولهُ، وتوالت القرون وتكونت الأسرة والعشيرة ومن ثم الحكومات والدولة المدنية الحالية وتطورت ، لتتطور معها وتزداد الحاجة إلى هذه العلاقات ، والتعاون بإشكال وصيغ مختلفة.وبما أن الدولة هي الأساس في العلاقات الدولية، فإن هذه العلاقات هي مظهر من مظاهر نشاط الدولة في الخارج، تحاول تسخيرها خدمه لمصالحها وأهدافها المتمثلة بالقوة والنفوذ والسيطرة والتعاون والتكامل(1).

وقد ظهرت تعريفات عدة لمفهوم العلاقات الدولية ، منها (2):

تعريف الموسوعة البريطانية: التي عرفتها بأنها العلاقات بين حكومات دول مستقلة وتستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية.

([1]) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسله عالم المعرفة، الكويت ، 2000، ص19.

([2]) هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمه في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص12.

وعرفها الإقتصادي(كوينس Kuins): بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية. في حين عرفها (فريدرك هارتمان Fredrek Hartaman): بأنها جميع الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.

هذه التعريفات المتنوعة في مجملها ترتكز على موضوع التفاعل بين الوحدات والتي هي في الغالب دولاً، لأنها هي التي تضع القرارات، والمؤثرة على قرار الحرب والسلم.

وفي الآونة الأخيرة لم تعد العلاقات مقتصرة على الدول فقط وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي بحيث أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية سواء المرتبطة بالأمم المتحدة أو غيرها ، والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني ، فأصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير أكبر من تأثير الدول. (1)

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية تنظيرات عدة ، ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور دراستِها. وتبلورت الإختلافات بين هذه التنظيرات المتعاقبة، وكانت سياسات القوى الكبرى قد عكست خبرة النصف الأول من القرن العشرين وحتى العقد السابع منه للعلاقات الدولية ، وفي الربع الأخير منه برزت نظرة جديدة في السياسات الدولية ترتب عليها عدم ملاءمة دراستهِ من منظور سياسات القوى الكبرى ، ودفعت الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية إلى العلاقات الدولية التي لا ترتكز على الدول وعلى أساس القوة والصراع فقط بل تعداها ، نظراً لبروز دور لفاعلين جدد من غير الدول الكبرى وظهور موضوعات جديدة أحدثت تحولاً في النظام الدولي المعاصر، وجهتهُ نحو التعاون والتكييف أكثر من العنف والصراع (2).

ثانيا: مفهوم المصلحة

مفهوم المصلحة هو مفهوم مرن وواسع ومتداخل ويختلف باختلاف التوجه الذي ينظر منه، فقد يكون اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، أو قانونياً. وعلى هذا الأساس كانت الدول والجماعات القومية ترفع دائماً شعار مصلحة الشعوب والمجتمع الدولي والتعاون والرفاه والسلام والمصالح

(1) حازم الببلاوي ، مصدر سابق، ص22.

(2) وفيق حلمي الأغا، و سمير مصطفى، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة الأزهر ، غزة، 2009، ص19–20.

القومية والوطنية من غير تحديد لهذه المصلحة. وبصورة عامة يمكن القول أن المصلحة هي السعي لتحقيق أهداف مطلوبة والتي لا تخرج عن تحقيق نفع معين أو دفع ضرر محتمل(1).

ومع ما يجري في العالم من تطورات علمية واستكشافات، وتطوير السلاح، وبناء الجيوش والقواعد، وإيجاد مناطق النفوذ والتسلح أو نزع السلاح، والمعونات، والدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وثورة المعلومات، وما يتعلق بظاهرة العولمة، لم يكن هناك سبب أقوى لها من أنها استندت إلى المصلحة في قيامها وانتهائها. أما المصلحة الإقتصادية فهي حاجة معينة يراد إشباعها وكما أن الحاجات متنوعة بحسب الأشخاص والأزمنة والأماكن ، فإن المصلحة تتنوع وتختلف باختلاف الدول والأزمنة والأماكن فما كان يعد مصلحة لدولة معينة في زمان ومكان معين وفي ظل قيادة وحكومة معينة، قد لا يعد كذلك في ظل تغير الزمان والمكان أو السلطة، وهذا ينطبق بدورة على علاقة الدولة بغيرها وبقدر تناقض أو توافق هذه المصالح يكون الخلاف والتعاون بين الدول، إذ إن الخلاف والتعاون والتناقض يشكلان العلاقات الدولية في المجتمع الدولي.

ثالثا: أهمية العامل الإقتصادي في العلاقات الدوليـــــة.

نظراً لتطور الإقتصاد وأهميته وعلاقته وتأثيره في العلاقات الدولية أصبحت القوى الكبرى مشغولة في العلاقات الدولية وبصراع قديم جديد من أجل النفوذ الإقتصادي والسياسي، إذ أصبح هذا الصراع يظم أدوات وأسلحة قديمة وجديدة منها التعرفة الكمركية، وقرارات الحد من الواردات والحواجز التجارية، وصور التكامل الإقتصادي، تهدف جميعها إلى السيطرة على نمط العلاقات الإقتصادية الدولية حاليا وفي المستقبل. وقد برزت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الدبلوماسية الإقتصادية كأداة هامة ومؤثرة من أدوات التعامل السياسي الدولي، بل أن الأسلحة الإقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متفوقة في التأثير والفاعلية على الوسائل الإستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول. ومع هذا التدني في فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن اعتمدت عليها، فإن التهديد الذي تخاف منه الدول إلا أن اخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الإقتصادية (2).

([1]) فخري رشيد المهنا، أساس العلاقات الدولية ومؤشراتها العامة ، بغداد، 1984، ص23.

([2]) Scott Burchill, and Others, Theories of International Relations, Palgrave Macmillan , New York, 2005,P, 70-71.

وفي إطار الرؤية الجديدة للتنافس الإقتصادي بين الدول أصبح تحقيق التفوق الإقتصادي والتقدم الإنتاجي يعادل إلى حد ما في تأثيره على الدول الضغط العسكري، فضلاً عن اقتحام الأسواق إلاجنبية لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول إلاجنبية. إذ أصبحت الدول ذات القوى الإقتصادية تحقق أهدافاً سياسية بوسائل التأثير الإقتصادي. (1)

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية الدولية.

في ظل العولمة المتزايدة للنشاط الإقتصادي التي شملت الإنتاج والتمويل والتسويق والتكنولوجيا والتي شكلت نمط الإنتاج الرأسمالي على نطاق العالم كله، وهو نمط يغلب عليه اتساع نطاق وقوة الشركات متعددة الجنسيات ، وازدياد درجة الترابط والاندماج بين اقتصاديات الدول وأصبحت متغيرات الإقتصاد العالمي مثل أسعار الصرف، السيولة الدولية، حركة الإستثمارات إلاجنبية، تؤثر على متغيرات الإقتصاد المحلي الذي أوجد صعوبات في الإدارة والتعامل بالنسبة للدول المنفردة في مجال علاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي، مما شكل نمطاً جديداً من العلاقات الإقتصادية الدولية.(2) ،تلك العلاقات الإقتصادية التي تربط الدول بعضها البعض بحسب مصالحها الآنية أو المستقبلية ، المبنية في أغلب الأحيان على حاجاتها الملحة والتي يمكن فهمها من خلال معرفة طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية وعلى النحو الآتي:

أولا. مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية.

يقترن مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية عادة بمعنيين أساسيين: (3)

كممارسة ملموسة في حقل محدد للحياة الدولية(الحقل الإقتصادي) نحن شهودها ومشاركين فيها والتي تتضمن تبادل السلع، والخدمات، ورأس المال، والتكنولوجيا وغيرها بين مختلف مواضيع الإقتصاد العالمي.

---

(1) جون ادلمان سيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، تحرير سمير حداد، الدار الأردنية للكتاب، عمان، 1987، ص6-7.

(2) صلاح الدين فهمي محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام ، دراسة مقارنه ، الجامعة الأمريكية المفتوحة، كلية الأزهر، 2008، ص45-46.

(3) صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية الابستومولوجيا... الانطولوجيا ... الاكسيولوجيا، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد، 2006، ص27.

أي أنها تلك العلاقات الناشئة بين المنخرطين (بلداناً ومؤسسات) في العملية الإقتصادية التجارية على النطاق العالمي. والقائمة من أجل المنتجات المادية (السلع) والاشكال الآخرى مثل الخدمات، رؤوس الأموال،التمويل، التكنولوجيا.

العلاقات الإقتصادية بوصفها احد فروع المعرفة الذي يمثل انعكاساً للحياة الإقتصادية الدولية الفعلية، أي علم العلاقات الإقتصادية الدولية. ذلك العلم الذي يسعى إلى دراسة منضبطة للروابط والصلات الناشئة بين مختلف أدوات الإقتصاد العالمي، بهدف اكتشاف الطرق المنظمة للحياة الدولية في الحقل الإقتصادي وإنتاج معرفة علمية تهتم بدراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية المختلفة للبلدان.

وتُعد العلاقات الإقتصادية الدولية من أهم مظاهر الحياة الدولية المعاصرة ، فلا يمكن تصور اقتصاد دولة في العالم إلا وله صلة مع العالم الخارجي. فالوقائع الإقتصادية تدل على أن العلاقات الإقتصادية بين المجتمعات تعود إلى مدة طويلة ولاسيما بعد تشكل الدولة الحديثة مستفيدة من مزايا التخصص وتقسيم العمل لتحقيق في ظلها الاستقرار وإشباع الحاجات عبر التبادل وأن كانت في حدود ضيقة في الماضي.

وقد نمت العلاقات الإقتصادية الدولية بسرعة في العصور الحديثة بعد أن رافقها ظهور وتطور المذاهب السياسية والإقتصادية في الدول المختلفة من منتصف القرن السادس عشر وحتى وقتنا الحاضر وما رافق ذلك من تطور في مجال الاتصالات والمواصلات وما رافقها من تطور في وسائل الإنتاج واتساعها ، وبهذا نجد أن الفكر الإقتصادي قد واكب هذا التطور في العلاقات الإقتصادية الدولية التي احتلت مكاناً مرموقاً فيه منذ عدة قرون(1).

ثانياً: اختلاف العلاقات الإقتصادية الدولية عن المحلية.

يُعنى موضوع التبادل الداخلي بدراسة ومعالجة العلاقات الإقتصادية الداخلية بينما يهتم التبادل الدولي بدراسة العلاقات الإقتصادية الدولية ومعالجتها ، وكلا النوعين من العلاقات تنتمي إلى طبيعة واحدة والفرق بينها هو أن الدولية تحصل بين الأفراد والشركات والمنظمات على مستوى دولي بعملات أجنبية، في حين المحلية تحدث في نطاق الدولة الواحدة أو التكتل الواحد وبعملة محلية واحدة.

وتختلف العلاقات الإقتصادية الدولية عن المحلية بأن الأخيرة محكومة جميعها وبدون استثناء بقواعد القانون التجاري المحلي، في حين الأمر ليس كذلك على مستوى الدولية التي توصف بكونها علاقات

---

(1) جون ادلمان سبيرو، مصدر سابق، ص7.

متحررة ومشعبه ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى نفس القواعد القانونية حتى ولو تشابهت مضامين تلك العلاقات(1). ومن حيث المبدأ لا يختلف أساس العلاقات الدولية عن المحلية إذ يكون الأساس في قيام كلا العلاقتين هو التخصص ، إذ إن التخصص يكون أساساً للإنتاج وبالتالي فإن الأطراف المتخصصة في إنتاج سلعة ما سوف تبادل فائض حاجاتها الاستهلاكية من سلعتها مع أطراف أخرى متخصصة في إنتاج سلعة مختلفة لا تنتجها الأطراف الأولى. ذلك التخصص، الذي يعود إلى مجموعتين من العوامل، الأولى هي طبيعية تتمثل بالبيئة والطبيعة، مثل المناخ والتربة ومدى توفر أراضي جيدة والمعادن والثروات الطبيعية، والثانية هي عوامل مكتسبة تتمثل بمدى توفر الأيدي العاملة الكفوءة والمدربة ومدى توفر رؤوس أموال إنتاجية فعالة (2).

ثالثا: تطـــور العلاقـــات الإقتصادية الدولية

ازداد ارتباط الشعوب فيما بينها بصورة كبيرة، مما دفع إلى التأمل والاهتمام بهذا الارتباط لما يحملهُ من تأثيرات ونتائج لا تخص أطراف العلاقة (كبلدين) فقط بل تشمل العلاقة بلداناً ومناطق عدة فتؤدي إلى ازدياد الترابط عمقاً وسعةٍ بحسب نوع الأنظمة والسياسات والعلاقات الإقتصادية الدولية.

فالسياسة الإقتصادية التي تطبقها دولةٍ ما لها تأثير في محيط الدول المجاورة لها ويزداد هذا التأثير بمقدار ما تمتلكهُ تلك الدول من خيرات وموارد ، وكلما إزدادت حاجة الدول لبعضها البعض، وذلك لعدم إمكانية دول اليوم– أي منها ومهما كانت إمكانياتها– العيش مستقلة وبمعزل عن غيرها من دول العالم مما يحتم عليها بناء علاقات دولية فيما بينها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية. (3)

وقد ساعدت عوامل عدة على نشأة وتطور العلاقات الإقتصادية الدولية منها(4)، النقل والمواصلات الذي تختلف أهميته من حالة إلى أخرى ، وأذواق المستهلكين إذ إنها تختلف بين أفراد البلد الواحد فكيف هو الأمر بين أفراد بلدٍ وآخر ، ومستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي يكون عالي في

---

(1) قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، جامعة التكوين المتواصل ، الجزائر، بدون تاريخ، ص5 (بحث منشور على الرابط http//:www.ao-ocadamy.org/docla13.laqat).

(2) للمزيد حول الموضوع انظر: كريم مهدي الحسناوي، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1987، ص32-37.

(3) محمد علي رضا الجاسم، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة بغداد، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1961، ص11.

(4) عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983، ص97-112.

بلدان ومنخفض في أخرى مما يعني توفر سلع في بلد وانعدامها في آخر ، بالإضافة إلى التكتلات والمنضمات الدولية بكافة أنواعها وأشكالها ، إذ يختلف تعامل البلد مع الخارج في حالة كونه عضو في تلك المنضمات أو خارجها. فضلاً عن عوامل أخرى تساهم وتؤثر في العلاقات الإقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: العلاقات العراقية – التركية

المطلب الأول: العلاقـــات العراقيـــــــة – التركية قبل الإحتلال 2003.

أولا: العلاقات العراقية – التركية في مجال المياه حتى 2003.

يعد موضوع المياه واحداً من أهم مرتكزات الأمن القومي الوطني في أي بلد بالعالم، وخاصة في الأقاليم الجافة وشبه الجافة ، إذ ان الدول التي تقع في أراضيها منابع المصدر المائي تتمتع بمرونة عالية في التحكم بكمية المياه التي تصل إلى الدول التي تمثل أراضيها المصب النهري. وهذه الميزة تعطي دول المنبع فرصه لممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للعراق الذي اضطر إلى الدخول في مشاكل مع دول المنبع حول المياه التي أصبحت سلاح سياسي واقتصادي تستخدمه الدول في سياستهِ الخارجية خصوصاً في ظل التزايد المستمر للسكان والتنمية الإقتصادية التي تحتاج إلى مزيداً من المياه فضلاً عن متطلبات الأمن الغذائي.(1)

وبرزت مشكله المياه بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولتين حيث دعت الحاجة إلى وجود أحكام وقواعد تحكم استخدام المياه بين البلدين، وتطرقت معاهدة لوزان عام 1923 إلى ذلك، إذ نصت المادة 109 على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق مهمتها معالجة القضايا الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات(2). ولاسيما أن الدول الثلاث ترغب في بناء سدود في أعالي هذين النهرين وهذه المنشآت تؤثر على كمية وتوزيع مياه النهرين في المنطقة. إذ أشارت الإنفاقية إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه. وضرورة الوصول إلى اتفاق يصون

(1) عماد احمد عبد الصاحب الجوهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد (1)، 2009، ص11.

(2) محمد صالح العجيلي ، متغير المياه في العلاقات العربية – التركية ، مجلة الفكر السياسي، العدد 9– 10 ، دمشق ،2002، ص 258

الحاجة والحقوق المكتسبة لجميع الأطراف وعند تعثر الإنفاق تحسم المسألة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

وفي معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا المعقودة في آذار 1946 وتحديداً المادة الخامسة من البروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات أشارت على إن للعراق الحق في ان يوفد هيئات لأجراء مسوحات وان تتعهد تركيا بالتعاون مع هذه الهيئات العراقية وتسهيل مهمتهم لإنجاز عملهم، وان تقوم كذلك بأعمال الإدامة للمحطات الدائمة لمقاييس المياه وتصريفها. إلا إن الجانب التركي لم يكن متعاوناً وظل يؤخر ويمتنع عن الالتزام بتنفيذ بنودها.(1) وتوالت اجتماعات اللجنة الإقتصادية المشتركة والبروتوكولات الخاصة بالمياه وغيرها وتم التوقيع على بروتوكول للتعاون في انقره ، نصت المادة الثالثة منه على ضرورة إجراء السلطات التركية المختصة بوضع برنامج لملء خزان كيبان على نهر الفرات (الذي تعهدت الحكومة التركية عند إنشائه بعدم المساس بالمياه اللازمة للري في العراق وسوريا) بغية تامين حاجات العراق وتركيا من المياه، بما في ذلك متطلبات ملء الخزان المذكور وخزان الحبانية.(2) وفي محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية الموقع في انقره في كانون الأول 1980 تطرق الطرفان إلى إنشاء لجنه مشتركة لدراسة مشكلة المياه الإقليمية على أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة خلال سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى، وبعدها عقد اجتماع وزاري لتقييم عمل اللجنة والإجراءات التي توصي بها للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة (3). وأنظمت سوريا إلى اللجنة عام 1983 بعد بدء تركيا بتنفيذ مشروع (الكاب) الذي كانت آثاره كبيرة على كل من العراق وسوريا. وقد عقدت اللجنة الفنية ستة عشر اجتماعاً دورياً منذ تشكلها حتى اجتماع دمشق 1992 دون التوصل إلى اتفاق ثلاثي لتقاسم المياه، بسبب عدم التزام الجانب التركي ومماطلته ورفضه للطروحات العراقية والسورية مطالباً بدراسات فنية تتعلق بالمقاييس المائية وتصنيف التربة والتقويم الإقتصادي للمشاريع الزراعية فيها. (4)

([1]) احمد حسن طه الاسودي، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا– سوريا – العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، حزيران 2008، ص562–563.

(2) المصدر السابق نفسه.

([3]) ثائر رشيد العاني، السياسة المائية لدول الجوار العراق وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر المدى الاقتصادي، 2010. – www.almadaa.com.

([4])طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الاقتصادية العراقية– التركية ، المصالح المشتركة وسبل التطوير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، ص122.

علماً أنه في عام 1987 قد وقعت تركيا وسوريا على بروتوكول تعهدت تركيا بموجبة بتمرير كمية من المياه التركية تزيد عن 500م3/ثا عند الحدود السورية التركية (15.7 مليار م3/سنوياً) خلال فترة ملء خزان أتاتورك إلى إن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث حول توزيع مياه نهر الفرات في اقرب وقت ممكن. وبعدها في عام 1989 اتفق العراق وسوريا في بغداد على تقاسم هذا الوارد المائي لنهر الفرات على الحدود السورية التركية بنسبة 58% للعراق و42% لسوريا (تم تفعيلة بعد عام من عقد الإنفاق) وذلك بشكل مؤقت ريثما يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث (1) وجميع ذلك يشير إلى عدم الالتزام بكافة الإنفاقيات والبروتوكولات الموقعة من قبل تركيا.

وفي عام 1990 قامت تركيا بقطع المياه عن العراق وسوريا لفترة شهر من 13 كانون الثاني إلى 13 شباط وذلك لإكمال ملء خزان أتاتورك مما أدى إلى انخفاض تدفق المياه من 500م3/ثا إلى 120م3/ثا ثم عاد تدفق المياه إلى النسبة السابقة. علما ان هذه النسبة أصبحت حلاً دائمياً لمشكلة نهر الفرات، وهو ما تريد استمراره تركيا لكسب الوقت(2).

وتوترت العلاقات بين تركيا وجيرانها حول المياه في عام 1995 عندما أعلنت تركيا إنشاء سدين جديدين على الفرات هما (برجيك وقرقاميش) ورفضها لمذكرتي الاحتجاج التي تقدمت بها كل من بغداد ودمشق كلا على حدة في كانون الأول 1995 وكانون الثاني 1996، حين لعبت أمريكا وإسرائيل دوراً كبيراً في دعم المشروع التركي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرات والدعم المالي وذلك للضغط على العراق لاسيما قبل احتلال العراق عام 2003 والتطورات السياسية التي اجتاحت المنطقة، والسعي التركي الحثيث لاستعاده دورها الإقليمي الجديد في المعادلة الدولية(3).

ثانيا: العلاقات الإقتصادية العراقية – التركية قبل الإحتلال.

ما شهدته العلاقات العراقية – التركية من تطور وازدهار في المراحل الزمنية التي سبقت عقد التسعينيات، تراجعت بعدها وبشكل كبير ، إذ لم يكن هناك أنشطة اقتصادية كبيرة بين البلدين، بسبب الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق بعد أحداث آب 1990 الذي بسببه حصل توقف

(1) محمد منيب الرفاعي، المياه بين تركيا والعراق وسوريا من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العدد 9–10، دمشق، 2002، ص178–179.

(2) سرى هاشم محمد العلاقات العراقية– التركية الواقع والمستقبل، مجلة جامعة ذي قار، المجلد الخامس، العدد (1)، 2009، ص 122

([3]) سرى هاشم محمد ، مصدر سابق ، ص122–123.

شبة تام للعلاقات بين البلدين؛ كون هذه العلاقات محكومة كلها وبدون استثناء بالوضع الداخلي لكلا البلدين.

بعد أن كان التبادل التجاري التركي مع العراق يحتل مرتبة هامة قبل فرض الحصار الإقتصادي على العراق، تراجع التبادل بشكل كبير وإلى مستويات متدنية بسبب ظروف الحصار، فعندما فرض الحصار الجائر على العراق في آب من عام 1990، كان حجم التبادل التجاري للأشهر التي سبقت تطبيق قرار الحظر (1262) مليون دولار توزعت ما بين (1047) مليون دولار كواردات تركية من العراق و(215) مليون دولار كصادرات إليهِ. وكان الميزان التجاري يشير إلى عجز تركي بمقدار 837 مليون دولار، مقارنه بعجز تركي في عام 1989 بلغ (1205) مليون دولار، عندها كان حجم التبادل التجاري (2095) مليون دولار توزعت بين (1650) مليون دولار كواردات و (445) مليون دولار كصادرات من وإلى العراق والجدول(1) الآتي يوضح ذلك.(1)

جدول (1)

التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (1990-2000) **(مليون دولار)**

السنة	الصادرات التركية	نسبتها من الإجمالي%	الاستيرادات التركية	نسبتها من إجمالي الاستيرادات التركية	معدل نمو حجم التجارة	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري (تركيا)

([1]) Republic of Turkey, Turkish statistical institute , Foreign trade statistics, Data base , Ankara.

832-	1262	%40-	4.6	1047	1.7	215	1990
121.5	122.5	%90-	0.002	0.5	0.9	122	1991
211.1	212.9	%73	0.005	0.9	1.4	212	1992
160	160	%24-	-	-	1	160	1993
141	141	%11-	-	-	0.7	141	1994
124	124	%12-	-	-	0.5	124	1995
187	251	%102	0.07	32	0.9	219	1996
95	1003	%299	0.9	454	2	549	1997
125	619	%38-	0.5	247	1.3	372	1998
116-	858	%30	0.9	487	0.9	247	1999
116-	858	%30	0.9	487	1.3	371	2000

احتسبت النسب من قبل الباحث، وأعُد الجدول بالاستناد إلى بيانات المصادر الآتية:

- **Republic of turkey, Turkish statistical institute foreign trade statistics, data base , Ankara.**
- **طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الإقتصادية العراقية- التركية ، المصالح المشتركة وسبل التطوير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، 2002، ص111.**

وعليه يلاحظ بينما كان العراق ضمن الدول الثلاث الأولى في حجم تجارته مع تركيا في الثمانينيات والتي وصل حجمها إلى حوالي 2.5 مليار دولار، فإنه وكنتيجة للعقوبات المفروضة عليه بسبب الحصار تراجعت تجارته معها وبصورة كبيرة ولاسيما في النصف الأول من عقد التسعينيات التي طبقت خلالها تركيا العقوبات. على الرغم من مواجهتها لخسائر كبيرة في اقتصادها.(1) وبما أن الوضع في العراق كان متردياً اقتصاديا فقد توقفت التجارة والعلاقات الآخرى، مما أصاب الإقتصاد العراقي إضراراً ألقت بضلالها على الوضع الداخلي التركي وزاد من حدة المشكلات الإقتصادية التركية المزمنة وتحمل الإقتصاد التركي خسائر كبيرة في ما بعد. (2)

(1) طيب عثمان عبد الزراق الدوري، مصدر سابق، ص105.
(2) نفس المصدر سابق، ص104.

ونتيجة لشعور تركيا بأهميتها الإقليمية لممارسة دور مهم في المنطقة من خلال حرب الخليج الثانية، وانحيازها التام للولايات المتحدة الأمريكية والدول المساندة لها، حصل انحسار واضح في العلاقات بين البلدين لا سيما بسبب استخدام قواعدها العسكرية لتوجيه ضربات عسكرية للعراق.(1)

المطلب الثاني: العلاقات العراقية التركية بعد الاحتـــــلال 2003.

أولا: العلاقات العراقية- التركية في مجال المياه بعد 2003:

استمرت مشكلة المياه بين العراق وتركيا إلى ما بعد الإحتلال الأمريكي عام 2003 دون حل وتكمن جوهر المشكلة في تناقض الرؤية لكلا الجانبين فالعراق ينظر إلى أن دجلة والفرات نهران دوليان وأن حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات ، وأما تركيا فتعتبرهم نهرين تركيين عابرين للحدود وأنهما حوض واحد.

وهو ما دفع العراق في التأكيد على ضرورة تحديد سقف زمني للمباحثات لكي يحسم موضوع قسمة المياه بين البلدين ، كما إنه يرى بأن لكل دولة الحق بوضع الخطط والسياسات الكفيلة بالإنتفاع من حصتها في المياه المشتركة بالشكل الذي تراه مناسباً باعتبار ذلك جزءاً من سياساتها الداخلية مع الأخذ بنظر الإعتبار آراء الأطراف الآخرى المشتركة، أما موقف تركيا فإنها لا تقبل بمبدأ القسمة للمياه ولا تقر بالحقوق المكتسبة واعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً كحالة منها لتغطية استخداماتها غير المنصفة وغير المعقولة من نهر الفرات. بالإضافة إلى سعيها الدائم لإطالة أمد المفاوضات والمباحثات للاستحواذ على اكبر كمية ممكنة من المياه من خلال استكمال مشاريع بناء السدود والخزانات وجعلها امراً واقعياً. (2)

إن التأجيل المستمر لمشكلة المياه على مر الفترة السابقة والتي هي فترة طويلة تعود إلى الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب قلق تركيا المتزايد بخصوص قوة العراق العسكرية واستعداده لاستخدامها* ، إذا ما دعت الحاجة ،وانه لا يمانع في يومٍ ما من استخدام قوته العسكرية لتأمين

([1]) سرى هاشم محمد، مصدر سابق، ص121-122.

[2] انظر: نزار السامرائي، المصالح الاقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية، المركز العراقي الدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2011، ص25–27.

– ثائر رشيد العاني، مصدر سابق، WWW.almada.com

* إذ كان العراق قد حشد قواته على الحدود السورية لتوجيه ضربة عسكرية لسد الطبقة على نهر الفرات والتي بسببه قطعت المياه عن العراق عام 1974 إلا إن سوريا وافقت على طرح كميات إضافية لتفادي الأزمة (هذا الوقع استفادت تركيا منه بسبب تشتت الموقف العربي تجاها)

سير الأنهار في المستقبل. وهذا أحد أسباب إتباع تركيا سياسة مائية متشددة بحق العراق وغلق الأنهار لسد حاجتها منها في أسرع مدة زمنية. إلا أن تلك النظرة التركية بخصوص قوة العراق العسكرية قد زالت في الوقت الحالي بسبب أوضاعه الداخلية والخارجية.

ونتيجة لسياسات تركيا المائية انخفض وارد الفرات من المياه للمدة (1990 – 2008) من (18) مليار م3/ سنة إلى 9 مليار م3/ سنوياً واشتدت الأزمة في 2009 حيث وصل وارد النهر إلى 6.5 مليار م3/سنة. وفي آب 2007 وضعت تركيا حجر الأساس لسد (اليسو) على نهر دجلة الذي يبعد 65 كلم من الحدود العراقية والذي سيتحكم بوارد النهر الذي يبلغ 20.9 مليار م3/ ثا. (1)

وفي إطار معالجة الأزمة التقى الوزراء المختصون في الدول الثلاث في 3 أيلول 2009 لتوقيع مذكره تفاهم بينهم تقضي إلى تأسيس مقياس مشترك للمياه على كلا النهرين (دجلة والفرات) وما له علاقة بها. زادت تركيا بعدها تدفق المياه بشكل مؤقت، إلى العراق والتي جاء كنتيجة لزيارة احد المسؤولين العراقيين لتركيا، بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين لأجل توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في عام 2008 بين العراق وتركيا والتي لم يتم التصديق عليها فيما بعد من قبل مجلس النواب العراقي لعدم توقيع تركيا لاتفاق بشأن المياه.(2)

بالإضافة إلى قوة العراق العسكرية في حرب ايران واجتياح الكويت بعد ذلك. انظر: سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنظمة العربية الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسله كتب عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص98.

([1]) علاء لفته موسى، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا، ندوة (مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز جزب العدالة والتنمية التركي) المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تموز 2011.

([2])-Carol Migdalovitz, Iraq: The Turkish Factor, Report For Congress, The Congress Library, U.S.A Oct. 2002, P.9.

ثانياً: العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (2003-2012)

على أثر تطور العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا، ولا سيما في المدة الأخيرة التي سبقت حرب 2003، تراجعت العلاقات التجارية بينهما بسبب ما تعرض له العراق من احتلال أراضيه من قبل الولايات المتحدة، وما رافق ذلك من تردي الاوضاع الأمنية الذي أنعكس سلباً على معدلات التجارة التي وصلت إلى (3) مليار دولار تقريباً قبل الحرب. وانخفضت إلى 870 مليون دولار عام 2003. ومع ذلك فقد أبدى الطرفان استعدادهم لتطوير العلاقات بينهما في المجالات التجارية، وفتح معبر حدودي ثاني مع تركيا لإنعاش التجارة الثنائية.(1)

بعد أن كان التبادل التجاري بين تركيا والعراق قد وصل إلى قرابة ثلاثة مليارات دولار قبل الإحتلال ، تراجع بعد ذلك وبشكل كبير إذ وصل إلى ثلث ما كان عليه قبل الحرب والدمار الذي حل بالعراق بعد احتلاله في 2003/4/9 والذي جعله بلداً غير مستقراً في جميع مجالات الحياة. لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات مع تركيا اتسمت بالزيادة سنة بعد أخرى. ذلك بعد أن تبنى مجلس الأمن قرار رقم (1483) في 22 أيار 2003 ، الذي يقضي إلى رفع الحصار وكل المقاطعات التجارية المفروضة على العراق وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، مما أدى إلى نمو التعامل التجاري بين البلدين وكما هو واضح في جدول (2)

إن الزيادة في نسب وقيم الصادرات والإستيرادات بين العراق وتركيا هي نتيجة للأحداث الإيجابية التي حصلت بينهما سواء أكان على مستوى السياسي أم المستوى الإقتصادي في عام 2003 وما تلاه والتي تمثلت بإعادة ضخ النفط العراقي إلى الأراضي التركية عبر خط أنبوب النفط (كركوك – يرمولتاليك) وذلك في آب 2003، فضلاً عن توقيع الطرفين على بروتوكول للتعاون بينهما في كانون الأول من العام نفسه لبدء فتح بوابة ثانيه بين البلدين كذلك نصب خط ساخن للهاتف بين الجهات المسؤولة في البلدين لمعالجة المشاكل التي يمكن أن تقع بينهما ، مع العمل على زيادة أعداد الشاحنات المارة عبر حدود البلدين عن طريق تخفيف إجراءات الحدود والكمارك بينهما.(2)

وفي عام 2011 أصبح العراق ثاني أكبر مستورد للسلع التركية بعد ألمانيا ومن الشركاء التجاريين المهمين لها كما هو في شكل (1) الذي يوضح موقع العراق من صادرات تركيا للعالم. والتي تشكل ما نسبته (6.3%) من مجموع الصادرات التركية الكلية.

([1]) حنا عزو بهان، العلاقات العراقية – التركية (2005- 2010) دراسة سياسية اقتصادية ، جامعة الموصل ، مجلة دراسات إقليمية ، المجلد الثامن ، العدد (25)، 2012، ص73.

([2]) Mustafa. Aydin and , Damla Aras , opcit, p.30.

جدول (2)

التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2003- 2012) (مليون دولار)

المؤشرات السنة	صادرات تركيا إلى العراق	%التغير السنوي	نسبتها من إجمالي الصادرات التركية	استيرادات تركيا من العراق	%التغير السنوي	نسبتها من الإستيرادات التركية	تركيا الميزان التجاري (- عجز)	حجم التجارة	نسبه الصادرات إلى الإستيرادات
2003	829	-	%1.7	41.6	-	%0.06	787.4	870.6	%1992
2004	1821	%104	%2.8	145.5	%250	%0.14	1675.5	1966.5	%1251
2005	2750	%51	%3.8	66.4	%54-	%0.05	2683.6	2716.4	%4141
2006	2589	%5-	%3	121.7	%83	%0.08	2467.3	2710.7	%2127
2007	2845	%10	%2.3	119	%1.7-	%0.06	2726	2964	%2390
2008	3917	%38	%2.9	133	%12	%0.06	3784	4050	%2945
2009	5123	%31	%5	120.5	%9-	%0.08	5002.5	5243.5	%4251
2010	6036	%18	%5.3	153.4	%27	%0.08	5882.6	6189.4	%3934
2011	8310	%38	%6.3	87	%43-	%0.03	8223	8397	%9551
2012	10094	%21	-	145	%66	-	9949	10239	%6961

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحث، وأعُد الجدول بالاستناد إلى:

- Republic of Turkey, Turkish statistical institute, foreign trade statistics, Ankara, data base

شكل (1)

نسب التوزيع الجغرافي للصادرات التركية الكلية لسنة(2011)

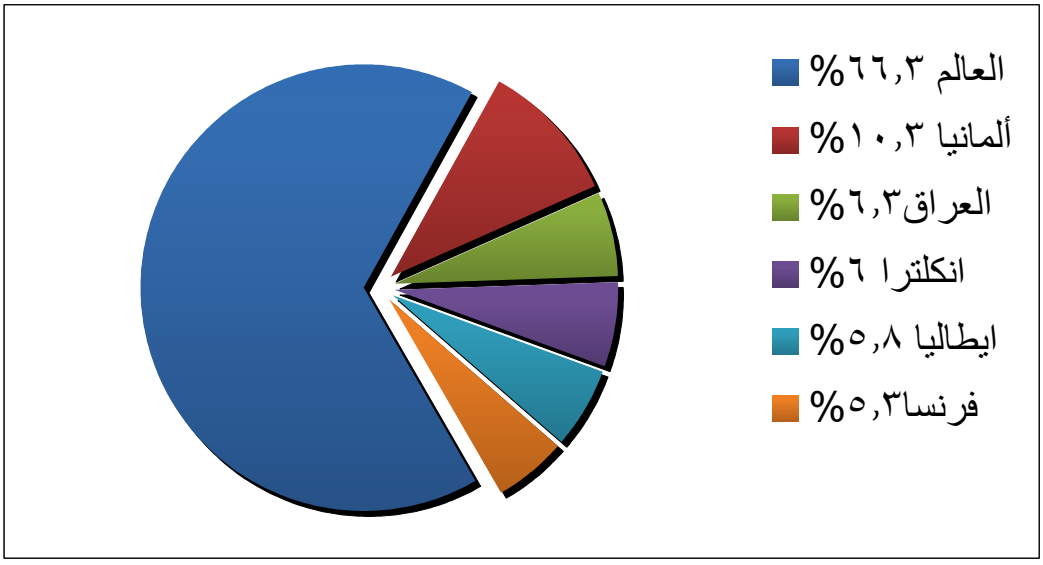

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- Turkish Statistical Institute, Turkey In Statistics 2011. The Summary of Year Book, Ankara, Oct 2012, P.65

المبحث الثالث: مشكلة المياه مع تركيا وأثرها علـــى العراق

المطلب الأول: المشاريع المائيـــــة التركية المقامـــة والمستقبلية على نهري دجلة والفرات

يمر العراق بأزمة مياه بسبب الجفاف وتغيرات المناخ وسوء الاستغلال والهدر وزيادة الطلب على المياه ، وقلة سقوط الأمطار خلال الفترة السابقة الأمر الذي انعكس على اقتصاد البلد والإنتاج الزراعي بصورة خاصة كون الزراعة تحتاج إلى العنصر الرئيسي فيها وهو المياه، وهذه الأزمة تتكرر بين الحين والآخر مع تركيا على وجهة الخصوص وما ينتج عن تلك الأزمة من أضرار في كل مرة بسبب ازدياد الحاجة إلى المياه مع تطور الحياة الإقتصادية والزراعية والصناعية والاستعمالات المنزلية، الأمر الذي يتطلب دراسة مشكلة المياه بين العراق وتركيا وأثارها الحالية والمستقبلية على البلدين.

ـ المشاريع التركية:

تتمثل المشاريع المائية التركية بمشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) الذي تقدر المساحة التي يغطيها هذا المشروع بحوالي 75 الف كم2 تمثل 10% من مساحة تركيا الكلية، ويضم تسع محافظات تركية تقع جميعها في الأقسام الجنوبية الشرقية من البلد وهي محافظات تسكنها الغالبية الكردية .

إن اغلب المشاريع خصصت لأغراض الري وإنتاج الطاقة الكهرومائية (الكهربائية) وكل مشروع من مشاريع (الكاب) يتكون من عدد آخر من المشاريع الثانوية والوحدات الصغيرة المتممة لها، حيث تمثل السدود والخزانات المائية حجر الزاوية لتلك المشاريع.

ويهدف الكاب في فكرته الأساسية إلى إقامة 22 سداً منها 14 سداً على نهر الفرات و8 سدود على نهر دجلة، فضلاً عن إنشاء 19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية على كلا النهرين والروافد التابعة لهما، خصصت جميعها لإنتاج حوالي 28 مليار كيلو واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية، وكذلك إرواء حوالي 1.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في البلاد.

ويلاحظ أن المشاريع التركية تتركز بشكل أساسي في حوض الفرات أكثر من حوض دجلة، وتعتمد على مياه الفرات بنسبه 80% ومياه دجلة بنسبة 20% وذلك لعدة أسباب منها، أن مساحة حوض الفرات في تركيا تعادل ضعف مساحة حوض دجلة وإمكانية الإستفادة من الفرات أسهل من دجلة ، إضافة إلى وجود أراضي سهلية واسعة في الأجزاء الجنوبية والشرقية من تركيا مقارنه بحوض دجلة الجبلي والهضاب الوعرة العالية. (1)

ومع تقدم العمل ببناء وحدات مشروع الكاب الرئيسة، قررت الحكومة التركية فيما بعد توسيع نطاق العمل بخطته الأساسية لتشمل تحويله إلى برنامج تنموي متكامل القطاعات يقوم على مفهوم (التنمية المستدامة) التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية للإقليم الذي يشمله المشروع والنهوض به.(2)

ويمكن استعراض المشاريع القائمة على النهرين بالآتي: (3)

([1]) فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، 2010، ص154-155.

([2]) ريان ذنون محمود العباسي، الاثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرق الأناضول على سوريا والعراق، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، 2003، ص4.

([3]) احمد كامل حسين الناصح، اثر السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق للفترة (1990-2006)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة بغداد، مجلد 15، العدد 53، 2009، ص172-177.

أولا: مشاريع نهر الفرات.[1]

تعود المحاولات الأولى لتطوير حوض الفرات إلى عام 1930 م عندما تأسست مؤسسة أعمال المياه التركية وشرعت في تنفيذ برامجها بعد منتصف الستينيات، ومنذ ذلك التاريخ مستمرة في أعمال التطوير. ومن بين المشاريع التي خُطط لإنشائها وتم تنفيذها من الشمال إلى الجنوب:

1- **مشروع سد وخزان كيبان: وهو من المشاريع الكبيرة في تركيا، وتقع خارج (الكاب) إذ يهدف هذا المشروع إلى عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخزان 30.7 مليار م 3 من المياه .**

2- **مشروع قره قايا .وهو ثاني المشاريع الكبيرة بعد سد كيبان التي أنشأتها تركيا على المجرى الرئيسي لنهر الفرات. ويهدف الخزان إلى السيطرة على مياه الفرات واستعمال المياه المخزونة بهدف توسيع الرقعة الزراعية وري أراضي جديدة عن طريق إرواء (سهل أورفة- هران ، سهل ماردين- جيلان بنار ، نسيبين- هلوان)**

3- **سد وخزان أتاتورك(2) : تم وضع حجر الأساس له في 3-11-1983 وأنجز في مدة عشرين شهرا لاستقبال المياه منذ شهر كانون الثاني من عام 1991 وانتهى العمل به بشكل نهائي في تموز من عام 1992، ويعد هذا المشروع بمثابة القلب النابض بالنسبة لبقية المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات، ويمثل من اكبر المشاريع الإستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا، كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم، إذا يبلغ قدرته الاستيعابية 48.7 مليارم3 ، وتنتج المحطة الكهرومائية التابعة للسد 2400 ميكا واط . وتستخدم مياه السد لري أكثر من 870 ألف هكتار من أراضي سهول ماردين منها 157ألف هكتار في سهل حران .**

4- **نفق أورفة : وهو يعتبر من الأعمال التكميلية لمشروع سد وخزان أتاتورك، إذ بدأ العمل به عام 1978 وانتهى عام 1992 ، وهذه المنظومة تعد من أطول المنظومات المائية في العالم حيث تعمل على تحويل مياه الفرات من مجراه الطبيعي إلى مجرى صناعي، وذلك لإرواء 141 الف هكتار وبهذا يهدف المشروع إلى تغيير المناطق غير المنتجة إلى أراض مروية منتجة.**

5- **مشروع الفرات الحدودي : لقد بدا العمل بتنفيذ هذا المشروع منذ عام 1982 وانتهى العمل به في عام 1987، ويهدف إلى إرواء مساحة تقدر ب 23 الف هكتار من سهول اربان.**

([1]) احمد كامل حسين الناصح، مصدر سابق، ص173

[2] للمزيد راجع:- حامد عبيد حداد ، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات ، الأهداف والنوايا ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 18 ، العدد 65، جامعة بغداد ، 2012، ص 272.

6- مشروع سروج- بازكي : انتهى العمل بهذا المشروع في عام 1999 وهو مشروع كبير تصل الطاقة الاستيعابية له إلى 23مليون م3 ويهدف المشروع لإرواء 146 الف هكتار

7- مشروع اديامان- كاهته : يهدف هذا المشروع لإرواء مساحة زراعية تقدر ب 77 الف هكتار من أراضي محافظة اديامان .

8- مشروع أديامان- جوكصو- اربان : انتهى تنفيذ المشروع سنة 1996 م، حيث يهدف إلى إرواء 71 الف هكتار .

9- مشروع غازي عنتاب: ويتكون من عدة سدود هم سد خزان هانج بسعة 100 الف م3 وقد أنجز في عام 1988 م وسد قايجك وسد كمكن- كيمدفان ويهدف إلى إرواء 74 الف هكتار.

10- مشاريع (ري ماردين- جيلان بنار، ري سيفيرك- هلوان ، وري بوزوفا)

ثانياً: مشاريع نهر دجلة.[1]

تم إنشاء عدة سدود على نهر دجلة، على الرغم من صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض نهر دجلة لأسباب طبوغرافية . ومن أبرز المشاريع المنجزة والمزمع إنشاؤها ضمن (الكاب) في حوض نهر دجلة هي :

1- مشروع دجلة- كرالكزي: يهدف المشروع إلى ري الأراضي الزراعية بمساحة 126 الف هكتارا من أراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة داخل الأراضي التركية.

2- مشروع باتمان : تم البدء بالمشروع في عام 1986 وانتهى في سنة 1992 ويهدف المشروع إلى ري 37 الف هكتاراً من الأراضي الجنوبية الشرقية لتركيا.

3- مشروع باتمان- سلوان : انتهى إنجاز المشروع في عام 2001 وبعدة مراحل ، ويهدف المشروع إلى ري أراضي زراعية تقدر ب 213 الف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا في الأراضي التركية.

4- مشروع كارزان : يهدف لإرواء أراضي حوض كارزان بنحو 60 الف هكتار من أراضي الحوض.

5- مشروع سد اليسو(2) : ويعد سد اليسو أو (ال صو) من اكبر السدود التي تبنى على مجرى نهر دجلة، وهو محط جدل كبير منذ سبعينيات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة آثاره السلبية على مختلف أوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة ، وتضاهي خطورة هذا المشروع الذي

---

[1]) احمد كامل حسين الناصح ، مصدر سابق ، ص175

[1]) للمزيد انظر:-

- ياسر محمد عليوي ، متغير المياه في العلاقات العراقية – التركية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الانبار ، العدد الثالث ، 2011 ، ص246-247

بدأت تركيا بتنفيذه في العام 2006 الخطورة التي شكلها مشروع سد أتاتورك على نهر الفرات ، حيث يقع السد في منطقة دارغيجيتين على بعد 45كم من الحدود السورية ويصل حجم الخزن الأقصى فيه إلى 11.4 مليار م3 بينما الخزن الاعتيادي له 10.4 مليار م3 ، وسيولد السد طاقة كهربائية سنوية تبلغ 3830 ميكا واط ، بمعنى انه سيوفر 300 مليون دولار من الطاقة سنوياً ، كما سيساهم في إرواء 2 مليون هكتار من الأراضي . ومن المتوقع أن ينجز السد في عام 2013.

6- مشروع الجزيرة (1): وهو مشروع متعدد الأغراض، ويتألف من سد الجزيرة بسعة خزنية قدرها 360 الف م3 ومحطة كهربائية بسعة 240 ميكا واط. ويقع هذا السد جنوب سد إليسو بحوالي 35 كم، وحوالي 4 كم عن مدينة الجزيرة قرب الحدود التركية السورية. ويتضمن المشروع أيضاً إقامة سدود صغيرة أخرى، ومشاريع إروائية (مشروع ري سلوبي، ومشروع ري نسيبين جزيرة)، وبمساحة تصل إلى 102 ألف هكتار.

يتضح مما تقدم ان برامج السياسة المائية المتمثلة ببناء وتنفيذ المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات قد أدت وستؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الواردات المائية الداخلة إلى الأراضي العراقية بشكل عام وبتناقص كبير في حجم مياه الري بشكل خاص، وبالتالي سيؤدي هذا إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وبالأخص من الحبوب في الأراضي الزراعية في العراق وبمعنى آخر تهديد الأمن الغذائي الوطني .

المطلب الثاني: الآثار الحالية والمستقبلية للمشاريع المائية التركية على الزراعة والإقتصاد العراق

إن التأثيرات التي تركتها وستتركها المشاريع المائية التركية على الإقتصاد العراقي والقطاع الزراعي فيه كثيرة ومتنوعة وقد يكون من الصعوبة تناول هذه التأثيرات دفعة واحدة ، لأن من شأن هذه الحالة أنها لا تمنح للبحث المساحة الكافية للوقوف على حجم التأثيرات والانعكاسات بشكل تفصيلي (خصوصا وان اغلب الدراسات أشارت إلى أن تردي أوضاع المياه والزراعة في العراق سببه المشاريع التركية المقامة والمستقبلية)(2)، ويمكن ان نلخصها بما يأتي (3):

---

(2) فؤاد قاسم الأمير ، مصدر سابق ، ص159

(2)Randy Schnepf , Iraq Agricultural and food supply : Background and Issues , congressional research service , The library of congress , US , June 2004 , P. 12

3.للإطلاع أكثر حول الموضوع ينظر :-

-. محمد عبد الكريم شنجار ، الابعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السابعة ، العدد 19 ، بغداد ، 2009 ، ص13-15

-. ريان ذنون العباسي،، مشروع سد اليسو وتأثيره على الوضع الاقتصادي للعراق،،مجلة دراسات إقليمية ، المجلد الخامس ، العدد12 ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 ، ص10-14

١-التأثير على الأمن الغذائي :إن العراق من دول العجز في جميع المنتجات الزراعية والحيوانية بالنسبة للاكتفاء الذاتي وهذا الوضع يهدد الأمن الغذائي في العراق.

٢-انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسات وتأثير ذلك على دخول الفلاحين الأمر الذي سيدفعهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدينة، وهذا يعني ان نقص إمدادات المياه سوف يكون له تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة.

٣-انخفاض الكميات الواردة من الأنهار للأغراض المدنية وسيتأثر السكان الذين حرموا من مياه نهر الفرات والقاطنون في وسط وجنوب العراق من جراء مشروع (الكاب) التركي، كما ستتأثر نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف الصحي في المحافظات السابقة ، كما حصل في نهر الفرات إذ ارتفعت نسبة التلوث إلى ١٨٠٠ ملغ/لتر في حين ان المعدل العالمي يبلغ ٨٠٠ ملغ/لتر.

٤-تبين الحسابات الفنية في حالة نقص ما مقداره ١ مليار م٣ من واردات المياه من نهر دجلة سيؤدي إلى تعطيل مساحات زراعية تقدر بـ٢٦ الف دونم ، وأي أراض ذات جودة عالية ويعتمد عليها العراق في تأمين نسبة كبيرة من الإمدادات الغذائية ، وبشكل عام ستحرم أو تقل التجهيزات المائية إلى جميع الأراضي الواقعة على نهر دجلة من أقصى الشمال إلى الجنوب التي تقدر بنحو ٢٧ مليون دونم (1)، ويضاف هذا الرقم إلى الأراضي الواقعة في غربي العراق والفرات الأوسط التي تأثرت بمشروع (الكاب) التركي.

5-من الممكن إن تنهار بعض السدود التركية وخاصة القديمة منها في حالة حدوث زلزال أو هزة أرضية وبالتالي تعرض السكان العراقيين في الشمال إلى أخطار الفيضانات والسيول ولاسيما إذا ما علمنا أن بعض تلك السدود قريبة من الحدود العراقية – التركية.

6- وكما اشرنا مسبقاً إلى أن أغلب المشاريع المائية التركية تتضمن محطات للإنتاج الطاقة الكهربائية. وبالتالي بعد تلبية متطلبات تركيا من تلك الطاقة من الممكن إن تقوم تركيا ببيع الطاقة الكهربائية إلى العراق* أو مقايضتها بالنفط العراقي أو استخدامها في سياسة استيرادية لتلك السلعة المهمة تجاه العراق.

---

(1) علاء لفتة موسى ، مصدر سابق.

* وهو ما حصل فعلاً في الثمانينيات من القرن الماضي عندما قامت تركيا في آذار 1986 بتزويد العراق بـ450 مليون كيلو واط/ساعة ضمن مباحثات اللجنة الاقتصادية العراقية – التركية المشتركة في ذلك العام. للمزيد راجع: مجموعة باحثين، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان العربية وتركيا، مجلة أوراق اقتصادية، اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة العربية، العدد(3)، 1987، ص94.

7-انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية التي يعتمد عليها العراق في عملية خزن المياه والاستفادة منها في مواسم الجفاف مثل بحيرة (الثرثار ، الحبانية) ، إلى جانب التأثير على إمكانات عمل النشاطات الصناعية والبنى التحتية (محطات تصفية المياه ، مصافي النفط ، المستشفيات). المعتمدة على الطاقة الكهربائية في أداء عملها، وان محصلة هذه النقطة جعل العراق في عوز مائي دائم.

8-تلوث المياه في نهر دجلة من جراء استخدام الكثير من الاسمدة الكيماوية والعضوية والمبيدات ومخلفات النشاط البشري المختلفة ، وستجد هذه المخلفات(المدنية والصناعية) طريقها إلى المبازل التي تصب في مجاري الأنهار ، مما يؤدي حتما إلى تلوثها.

9 -التأثير على عملية إحياء النظام الطبيعي وإنعاشه المتميز لمنطقة الأهوار ، لان المياه القادمة من دجلة ستكون غير صالحة بسبب التلوث ، إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة إلى أكثر من1350 جزء/مليون في حين ان المعدل الطبيعي هو450 جزء/مليون، وسيكمل هذا التأثير النقص الحاصل في إمدادات المياه القادمة من نهر الفرات التي بلغت 48% بعد إقامة مشروع (الكاب).

10- انخفاض مساحة الأراضي الزراعية للعراق ؛ بسبب انخفاض واردات المياه ، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد العراق على السلع المستورة في سد حاجة السوق ، ومنها السلع الزراعية التركية مما يحقق منافع كبيرة لتركيا من تجارتها مع العراق إذ وصلت استيراداته منها إلى قرابة 10 مليار دولار في عام 2012 تشكل السلع الزراعية والغذائية ما نسبته 30% لنفس العام وهي نسبة كبيرة تعكس مدى اعتماد العراق على تركيا في تلك السلع هذا من جهة ، ومدى أهمية سوق العراق لتركيا من جهة أخرى.

11- ان المشاريع المائية التركية على نهر دجلة من الممكن ان تدفع بإقليم كردستان في شمال العراق إلى القيام بمشاريع مائية على النهر المذكور لاسيما إذا حصل انفصال لإقليم كردستان عنه ، وبالتالي سوف تكون هنالك أكثر من دولة تتحكم بمياه نهر دجلة ومن ثم حرمان المناطق الوسطى والجنوبية للعراق من المياه وما لذلك من تبعات على الاستخدام المائي في الزراعة والمجالات الآخرى في العراق . كما أن ذلك الأمر سيؤدي إلى دخول مزيد من السلع الزراعية وبكميات أكبر من السابق نتيجةٍ اعتماد العراق على المناطق الشمالية في تأمين اغلب المحاصيل الزراعية التي تزرع في الشمال.

12-الأضرار البيئية التي تنتج عن تقلص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو مناطق كانت في منأى من هذا الخطر التي بدورها سوف تنعكس على الطقس في العراق من خلال تكرار العواصف الرملية.

13- تغير نمط معيشة السكان حيث ان انخفاض موارد المياه تدفع المزارعين إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكنية إذ أن هذه الهجرة تؤدي إلى تغيير أنماط العمل الإقتصادي إلى أنماط غير منتجة من العمل الإقتصادي وتؤدي أيضاً إلى تدهور المراعي الطبيعية التي تؤثر بدورها على أعداد الثروة الحيوانية المنتجة اقتصاديا (الأبقار والأغنام).

وفي ظل غياب تشريعات وقوانين ومعاهدات بين العراق وتركيا تحكم وتوضح النسب المتوازنة في المياه بين البلدين ، ونظراً لطبيعة العلاقات التي تسود بين العراق وتركيا ، فان العامل المائي وحاجته الماسة ، أصبح مرتبطا بالمصالح السياسية ، إذ أضحى يوظف في خدمة الاهداف والسيطرة والمصالح المختلفة.

وبناء على ذلك من الممكن أن يصبح الصراع على المياه بين العراق وتركيا نواة للتوتر في المنطقة في حالة استمرار عدم الإنفاق بينهم ، بسبب مماطلة تركيا ، حيث تعتبر المياه التي تنبع من أراضيها ثروة خاصة لسيادتها وحدها وأنه ليس هنالك أية أعراف دولية أو قوانين تجبرها على اقتسام وتحديد حصص مجاري المياه العابرة للحدود –حسب نظرة تركيا-. وعلى وفق المبادئ العامة للمفاوضات نلاحظ ان هناك إخلالاً من قبل تركيا على وجه الخصوص ، بالالتزام بشروط التفاوض من خلال قطع المفاوضات دون مبرر وجيه ، أو اللجوء إلى التسويف والمماطلة لإطالة المفاوضات لأجل إنجاز مشاريعها وجعلها أمراً واقعياً ، متجاهلة بذلك مصالح العراق والطرف الآخر.(1)

وكما هو معلوم فأن مشكلة المياه مع تركيا تشكل أهمية كبيرة للزراعة في العراق ، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية ويؤدي إلى تقليل الإنتاج المحلي . وهذا بدوره يتيح المجال للسلع الزراعية التركية بالدخول إلى الأسواق العراقية لسد الطلب المحلي منها. وهذا ما تسعى له تركيا وعلى لسان مسؤوليتها بإبدال الماء بالنفط العراقي .

([1]).محمد عبد المجيد الزبيدي ، التفاوض والصراع الدولي –دراسة حالة المفاوضات قسمة المياه الدولية مع الجارة تركيا .....،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العددان 38-39،بغداد ،2011 ،ص 406

الخاتمة:

أولا: الاستنتاجات

1- لم تعد العلاقات مقتصرة على الدول فقط في الوقت الحالي ، بل تعدتها لتشمل كيانات أخرى، مثل الشركات والمنظمات الإقليمية والدولية ، ومنها ذات الطابع الإقتصادي والإنساني والاجتماعي، وأصبحت متغيرات الإقتصاد العالمي ، مثل أسعار الصرف ، والاستثمارات إلاجنبية ، والتبادل التجاري ، تؤثر على الإقتصاد المحلي ، ليتشكل في ظلها نمط جديد للعلاقات الإقتصادية الدولية الفاعلة .

2- يلعب العامل الإقتصادي ،وبضمنهِ التبادل التجاري دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات بين العراق وتركيا، رغم وجود عوامل أخرى لها أهمية في تلك العلاقة، كالموقع الجغرافي، والروابط الدينية والثقافية، بحيث أصبح تردي أو ازدهار التبادل التجاري بين البلدين لا يتأثر بدرجة كبيرة بتفاعل العلاقات السياسية بينهما. فبالرغم من اختلاف وجهات النظر والمواقف تجاه بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين ، إلا أننا نلاحظ أن العلاقات التجارية بينهما في تزايد مستمر خلال الخمس سنوات الماضية ؛ لكون تلك العلاقة محكومة بعوامل أخرى ، من بينها المصالح الإقتصادية المتبادلة ، والوضع الآني في كلا البلدين، والتي لها أثر كبير في تطور تلك العلاقة.

3- تعد مشكلة المياه العقبة الأساسية في العلاقة بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولتين ولم تحُل وتزداد تعقيداً ، ولاسيما بعد قيام تركيا بإنشاء العديد من المشاريع المائية، سواء الإروائية ام التخزينية على نهري دجلة والفرات، وجوهر المشكلة يأتي من تماطل تركيا وإهمال حقوق العراق من مياه هذين النهرين، ونظرتها إليهِما بأنهما حوض واحد ، وأنها بلد المنبع لها الحق في التصرف بمياههما كيف تشاء، في حين ينظر العراق إلى هذين النهرين على أنهما حوضين مختلفين، وأن لدول المصب والمار بأراضيها ، الحق في الحصول على نسبة من مياههما وفقاً للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية.

ثانيا: التوصيات:

1- العمل وبشتى الوسائل نحو التعاون الإقتصادي مع تركيا، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة، ولاسيما في منطقة الجزيرة القريبة من الحدود التركية التي تستفيد من سدي الموصل وحديثة، وتشجيع القطاع الخاص التركي للاستثمار في العراق؛ لأن مثل هذا التعاون والتشابك في المصالح الإقتصادية من شأنه أن يجبر ويُلين مواقف تركيا السلبية تجاه العراق في مسألة المياه والقضايا المتعلقة بين البلدين وبالتالي استخدام تلك المصالح (أنابيب النفط المارة بالأراضي التركية ، والعلاقات التجارية التي هي في تزايد وفي مصلحة الجانب التركي ، والعلاقات الأخرى المتمثلة بالسياحة، ومصالح سياسية متمثلة بنشاط حزب العمال الكردستاني وغيرها) في المفاوضات مع

تركيا والتهديد بقطع تلك العلاقات للضغط عليها ، وهذا يعتمد على مدى توفر الكادر المختص ذو الخبرة والدراية بجميع متعلقات تلك المشكلة في التفاوض والمباحثات معها.

2- العمل مع الدول العربية ، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة مشاريع مشتركة لاسيما الزراعية ، وتشجيع القطاع الخاص لديهم بالاستثمار في هذا المجال، واستخدام مثل هذا التعاون كورقة ضغط على تركيا في قضايا المياه والقضايا المتعلقة الأخرى وأشعار تركيا أن مواقفها غير الجيدة مع العراق سوف تنعكس سلباً على علاقاتها مع الدول العربية.

3- وضع ستراتيجية للنهوض بالقطاع الإقتصادي العراقي بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة ، وذلك من خلال إعادة تنظيم هذا القطاع لاسيما وانه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعنصر المياه، واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج ، من أنظمة ري متطورة، وبذور جيدة، وطرق زراعية كفوءة ، واستخدام المكننة، ومكافحة الآفات الزراعية. والأهم من ذلك الاستمرار في دعم الفلاح من خلال تقديم القروض والنصائح وإقامة الدورات التثقيفية في مجالات الزراعة ، وتوعيته في نوعية المحصول الذي يقوم بزراعته، وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال بصورة اكبر والنهوض بالمصرف الزراعي ودعمه بهذا الاتجاه، وتشجيع الإستثمارات إلاجنبية فيه.

المصادر:

أولا. بالعربية

أ.الكتب

1-طشطوش، هايل عبد المولى ، مقدمه في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك ، الأردن، .2010

2-البيلاوي ، حازم ، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسله عالم المعرفة، الكويت ، .2000

3-المهنا ، فخري رشيد ، أساس العلاقات الدولية ومؤشراتها العامة ، بغداد، .1984

4-أحمد ،عبد الرحمن يسري ، مقدمة في الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية، .1983

5-الامير ، فؤاد قاسم ، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، .2010

6-الجاسم ، محمد علي رضا ، دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية، جامعة بغداد، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، .1961

7-حسن ، صالح ياسر ، العلاقات الإقتصادية الدولية إلابستمولوجيا... إلانطولوجيا ... إلاكسيولوجيا ، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد، .2006

8-سبيرو، جون ادلمان ، سياسات العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، تحرير سمير حداد، الدار الإردنية للكتاب، عمان، .1987
9-محمود، صلاح الدين فهمي، العلاقات الإقتصادية الدولية في الإسلام، دراسة مقارنة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، كلية الأزهر، .2008
10-مخيمر، سامر ، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنظمة العربية الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسله كتب عالم المعرفة، الكويت، .1996
11-الحسناوي ، كريم مهدي ، مدخل إلى الإقتصاد الدولي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1987.

ب. البحوث والدراسات.

1-الناصح، أحمد كامل حسين، أثر السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق للفترة (1990-2006)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، مجلد (15)، العدد (53)، 2009.
2-محمد، سرى هاشم، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، مجلة جامعة ذي قار، المجلد الخامس، العدد (1)، .2009
3-عليوي ، ياسر محمد ، متغير المياه في العلاقات العراقية – التركية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الانبار ، العدد الثالث ، 2011 .
4-العجيلي محمد صالح، متغير المياه في العلاقات العربية – التركية ، مجلة الفكر السياسي، العدد 9-10 ، دمشق ،2002.
5-العباسي ، ريان ذنون، مشروع سد اليسو وتأثيره على الوضع الإقتصادي للعراق، مجلة دراسات إقليمية ، المجلد الخامس ، العدد12 ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2008
6-العباسي ، ريان ذنون محمود ، الآثار الإقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرق الأناضول على سوريا والعراق، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، .2003
7-شنجار ، محمد عبد الكريم ، الابعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السابعة ، العدد 19 ، بغداد ، 2009
8-الزبيدي ، محمد عبد المجيد ، التفاوض والصراع الدولي -دراسة حالة المفاوضات قسمة المياه الدولية مع الجارة تركيا .....، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان (38-39)، بغداد، 2011

9-الرفاعي ، محمد منيب ، المياه بين تركيا والعراق وسوريا من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العدد 9- 10 ، دمشق ،.2002
10-حداد ، حامد عبيد ، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات ، الاهداف والنوايا، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 18 ، العدد 65، جامعة بغداد ، .2012
11-الجوهري ،عماد أحمد عبد الصاحب ، ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد (1)، 2009.
12-بهنان ، حنا عزو ، العلاقات العراقية – التركية (2005- 2010) دراسة سياسية اقتصادية ، جامعة الموصل ، مجلة دراسات إقليمية ، المجلد الثامن ، العدد (25)، .2012
13-بدوي ، منير محمود ، مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للسياسات والأنواع ، جامعة أسيوط، مجله دراسات مستقبلية، العدد الثالث، .1997
14-الأغا ، وفيق حلمي ، وسمير مصطفى، أثر اللازمة العالمية على العلاقات الإقتصادية الدولية، جامعة الأزهر ، غزة، 2009
15-الاسودي ، أحمد حسن طه ، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا- سوريا – العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، حزيران .2008
16-السامرائي ، نزار ، المصالح الإقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية، المركز العراقي الدراسات الإستراتيجية ، بغداد، 2011
17-موسى، علاء لفته، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا، ندوة (مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي) المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، تموز 2011.
18- مجموعة باحثين، العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدان العربية وتركيا، مجلة أوراق اقتصادية، اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة العربية، العدد(3)، 1987.

ج. والأطاريح:

1-الدوري ، طيب عثمان عبد الرزاق ، العلاقات العراقية – التركية، المصالح المشتركة وسبل التطوير ،دراسة تحليلية مستقبلية، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2002.

د. الانترنيت:

1-ثائر رشيد العاني، السياسة المائية لدول الجوار العراق وانعكاساتها الإقتصادية والاجتماعية، مؤتمر المدى الإقتصادي، 2010. - www.almadaa.com

2-قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، جامعة التكوين المتواصل ، الجزائر، بدون تاريخ، ص5 (بحث منشور على الرابط http//:www.ao-ocadamy.org/docla13.laqat).

3-www.wekepedia.org

ثانيا، بالانجليزية،

1-Scott Burchill, and Others, Theories of International Relations, Palgrare Macmillan , New York, 2005.

2-Randy Schnepf , Iraq Agricultural and food supply : Background and Issues , congressional research service , The library of congress , US , June 2004

3-Republic of Turkey, Turkish statistical institute , Foreign trade statistics, Data base , Ankara

4-Turkish Statistical Institute, Turkey In Statistics 2011. The Summary of Year Book, Ankara, Oct 2012

5-Carol Migdalovitz, Iraq: The Turkish Factor, Report For Congress, The Congress Library, U.S.A Oct. 2002

6-Mustafa Aydin And Damla Aras, Political Conditionality Of Economic Relation Between Rationalist States , Turkeys Legation With Iraq, Iran ,And Syria , ASQ, Vol ,27, No. 1-2, 2005